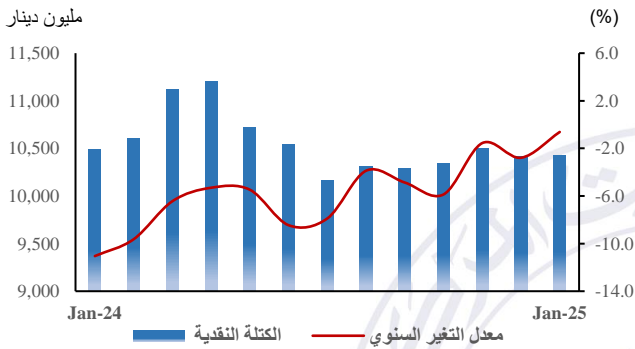


## أولاً: التطورات النقدية (عرض النقد)

### 1. عرض النقد (M1):

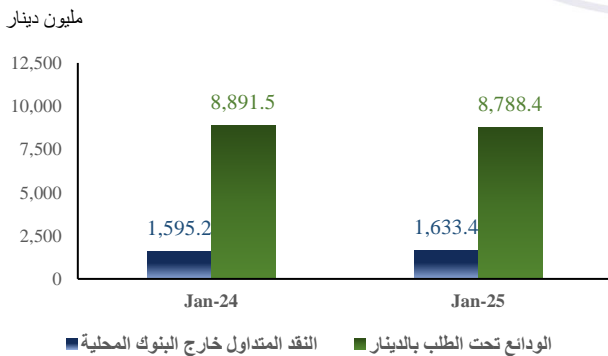
تراجع رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق "الكتلة النقدية" (M1) بنحو 0.07 مليار دينار وبنسبة 0.6% لتبلغ قيمته نحو 10.42 مليارات دينار في نهاية يناير 2025 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 10.49 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

شكل (1): تطورات الكتلة النقدية (M1)



ويعزى التراجع في رصيد عرض النقد (M1) كمحصلة لانخفاض في رصيد الودائع تحت الطلب بالدينار بنحو 0.10 مليار دينار وبنسبة 1.2% لتصل قيمته نحو 8.79 مليارات دينار من جهة، والارتفاع في رصيد النقد المتداول خارج البنوك المحلية بقيمة 0.04 مليار دينار وبنسبة 2.4% لتصل قيمته نحو 1.63 مليار دينار.

شكل (2): تطورات مكونات الكتلة النقدية (M1)



يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية يناير 2025 مقارنة مع نهاية الشهر المقابل من العام السابق، ويمكن إيجاز أبرز نتائج الموجز فيما يلي:

- ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 4.6% لتبلغ قيمته نحو 40.71 مليار دينار.
- ارتفاع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 4.45 مليارات دينار وبنسبة 5.1%.
- ارتفاع رصيد صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بقيمة 2.67 مليار دينار وبنسبة 20.9%.
- ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 1.93 مليار دينار وبنسبة 4.1%.
- ارتفاع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 2.34 مليار دينار وبنسبة 4.8%، وارتفاع ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 1.74 مليار دينار وبنسبة 4.7%.

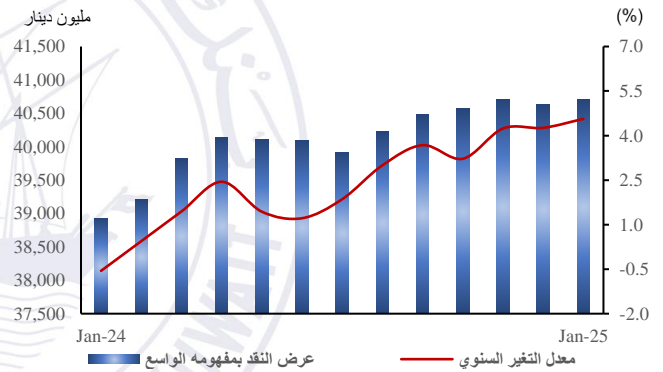
## 2. تطور عرض النقد (M2) ومكوناته:

وضمن المسح النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية، يمكن احتساب عرض النقد (M2) بحسب العوامل المؤثرة فيه، وتتكون هذه العوامل من: أ. صافي الموجودات المحلية (وتشمل صافي مستحقات البنك المركزي والبنوك المحلية على كل من الحكومة والمؤسسات العامة والقطاع الخاص مطروحاً منها ودائع وحسابات الحكومة وأخرى "صافي")، ب. صافي الموجودات الأجنبية في كل من البنك المركزي والبنوك المحلية.

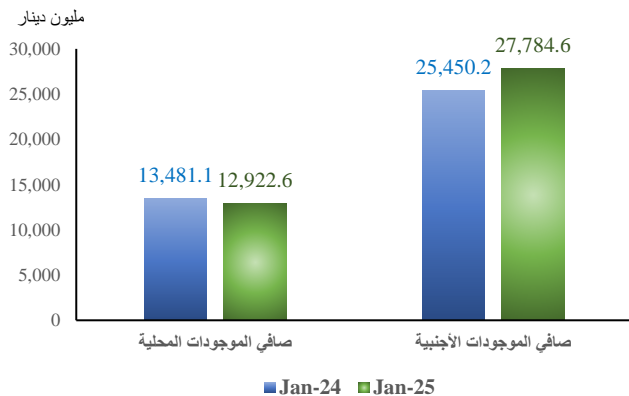
وتشير البيانات ضمن المسح النقدي المجمع إلى أن ارتفاع عرض النقد (M2) في نهاية يناير 2025 جاء كمحصلة لارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية بنحو 2.33 مليار دينار ونسبة 9.2% من جهة (حيث ارتفع صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو 2.67 مليار دينار ونسبة 20.9%، وانخفض صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بنحو 0.33 مليار دينار ونسبة 2.6%)، وتراجع صافي الموجودات المحلية بنحو 0.56 مليار دينار ونسبة 4.1% من جهة أخرى.

سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعاً بقيمة 1.78 مليار دينار ونسبة 4.6% لتبلغ قيمته نحو 40.71 مليار دينار في نهاية يناير 2025 مقابل نحو 38.93 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويأتي هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع رصيد شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملات الأجنبية) بقيمة بلغت نحو 1.84 مليار دينار ونسبة 6.5% من جهة، وتراجع رصيد الكتلة النقدية أو عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بنحو 0.07 مليار دينار ونسبة 0.6% من جهة أخرى.

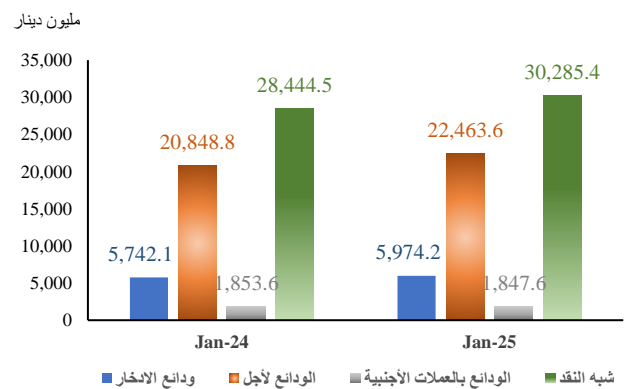
شكل (3): تطورات عرض النقد (M2)



شكل (5): العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (M2)



شكل (4): تطورات شبه النقد ومكوناته



## ثانيًا: التطورات المصرفية (على مستوى نشاط البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

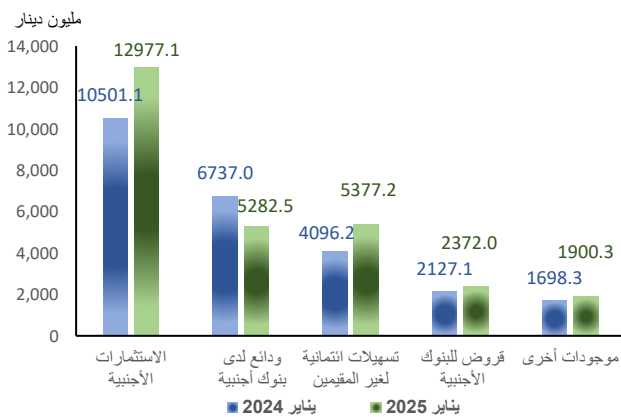
### 1. موجودات البنوك المحلية:

هذا، وتُمثل المطالب على القطاع الخاص المكون الرئيسي لموجودات البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها نحو 51.8% من إجمالي هذه الموجودات في نهاية يناير 2025 مقابل نسبة بلغت نحو 51.9% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وتأتي الموجودات الأجنبية في المرتبة التالية بنسبة بلغت نحو 30.5% من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية يناير 2025 مقابل نسبة بلغت نحو 28.9% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

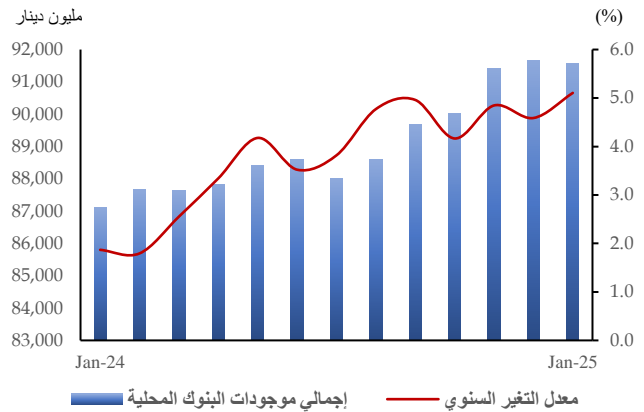
ومن الجدير ذكره، أن الارتفاع في رصيد إجمالي الموجودات الأجنبية جاء كمحصلة لارتفاع أرصدة كل من التسهيلات الائتمانية لغير المقيمين، والاستثمارات الأجنبية، والموجودات الأخرى، وقروض للبنوك الأجنبية، بنحو 31.3%، و23.6%، و12.9%، و11.5% لكلٍ منهم على الترتيب من جهة، وتراجع أرصدة الودائع لدى بنوك أجنبية بنحو 21.6% من جهة أخرى.

ارتفع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 4.45 مليارات دينار وبنسبة 5.1% لتبلغ قيمته نحو 91.58 مليار دينار في نهاية يناير 2025 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 87.13 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك لارتفاع أرصدة كل من الموجودات الأجنبية بما يعادل نحو 2.77 مليار دينار وبنسبة 11.0% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 27.91 مليار دينار، والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 2.18 مليار دينار وبنسبة 4.8% لتصل إلى نحو 47.40 مليار دينار، وموجودات أخرى بقيمة 0.40 مليار دينار وبنسبة 14.2% لتصل إلى نحو 3.21 مليارات دينار. وفي المقابل، تراجعت أرصدة كل من المطالب على الحكومة، وقروض للبنوك، والمطالب على البنك المركزي، ونقدًا (النقد بخزائن البنوك المحلية)، ومطالب على المؤسسات العامة، والودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك المحلية، بنسبة بلغت نحو 29.6%، و19.4%، و5.7%، و5.5%، و3.9%، و0.4%، لكلٍ منهم على الترتيب.

شكل (7): مكونات الموجودات الأجنبية



شكل (6): تطورات إجمالي موجودات البنوك المحلية



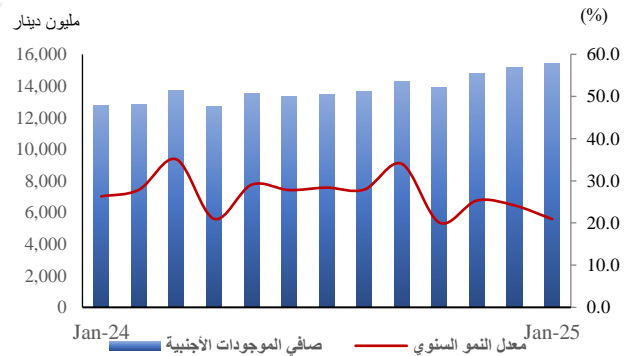
دينار وبنسبة 4.1% لتصل قيمة إجمالي الرصيد نحو 49.54 مليار دينار في نهاية يناير 2025 مقابل قيمة بلغت نحو 47.61 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُشار إلى أن الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، والتسهيلات الائتمانية الشخصية ساهما بنسبة 70.7%، و29.3% من الارتفاع في قيمة أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين على الترتيب.

وعلى نحو أكثر تفصيلاً، سجلَّ الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، الذي بلغت نسبته نحو 60.9% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين، ارتفاعاً قيمته نحو 1.36 مليار دينار وبنسبة 4.7%، لتبلغ قيمته نحو 30.18 مليار دينار في نهاية يناير 2025 مقابل نحو 28.81 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة أساسية بزيادة أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة كل من العقار والإنشاء (0.87 مليار دينار، وبنسبة 7.2%)، والخدمات الأخرى (0.35 مليار دينار، وبنسبة 10.3%) وشراء أوراق مالية "أفراد وشركات ومؤسسات" (0.27 مليار دينار، وبنسبة 8.1%)، والتجارة (0.24 مليار دينار، وبنسبة 7.0%)، ومؤسسات مالية غير البنوك (0.17 مليار دينار، وبنسبة 14.0%). بالإضافة إلى الارتفاع المحدود في أنشطة الزراعة وصيد الأسماك بنسبة (8.2 ملايين دينار، وبنسبة 29.6%) في نهاية يناير 2025 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق.

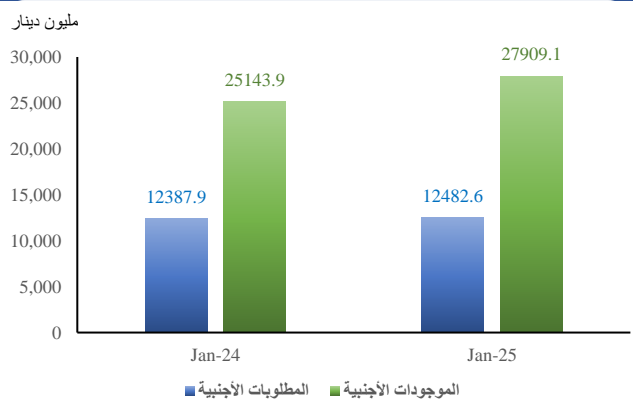
ومن جانبٍ آخر، تراجعت أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة النفط الخام والغاز (0.23 مليار دينار، وبنسبة 11.9%)، وقروض للبنوك (0.20 مليار دينار، وبنسبة 19.4%)، والصناعة (0.11 مليار دينار، وبنسبة 4.8%)، بالإضافة إلى التراجع المحدود في الخدمات العامة بنسبة 4.3% في نهاية يناير 2025 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق.

ومن جانبٍ آخر، تُشير البيانات إلى ارتفاع رصيد صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بما يعادل 2.67 مليار دينار وبنسبة 20.9% لتبلغ قيمته ما يعادل نحو 15.43 مليار دينار في نهاية يناير 2025 مقابل ما يعادل نحو 12.76 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك الارتفاع كنتيجة لارتفاع رصيد كل من الموجودات الأجنبية بنحو 2.77 مليار دينار وبنسبة 11.0%، والمطلوبات الأجنبية بنحو 0.09 مليار دينار وبنسبة 0.8%.

شكل (8): تطور صافي الموجودات الأجنبية في البنوك المحلية



شكل (9): أرصدة الموجودات والمطلوبات الأجنبية



## 2. التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

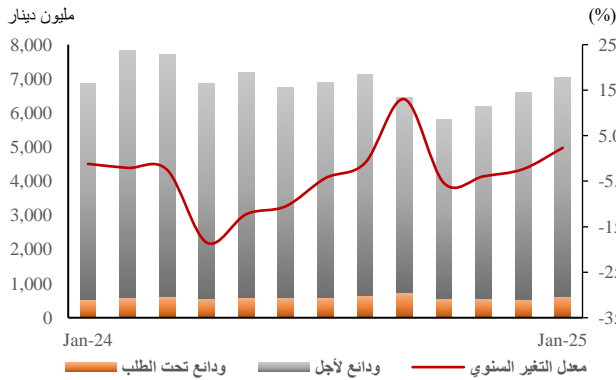
سجلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعاً بلغت قيمته نحو 1.93 مليار

### 3. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

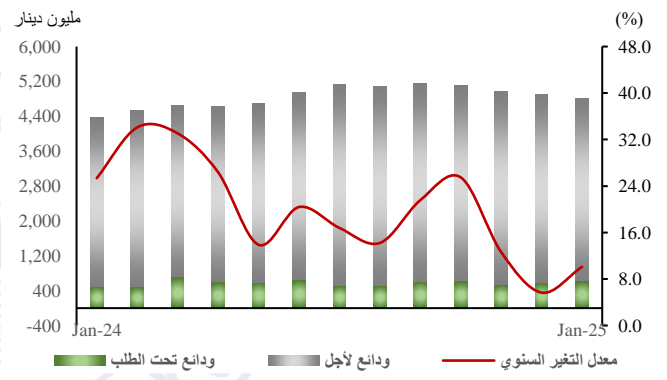
ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 2.34 مليار دينار وبنسبة 4.8% لتبلغ قيمته نحو 50.91 مليار دينار في نهاية يناير 2025 مقابل قيمة بلغت نحو 48.57 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، ويعزى ذلك كمحصلة للارتفاع في رصيد كل من ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 1.74 مليار دينار وبنسبة 4.7% حيث بلغت قيمته 39.07 مليار دينار في نهاية يناير 2025 مقابل نحو 37.34 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، ورصيد ودائع الحكومة بنحو 0.44 مليار دينار وبنسبة 10.1% لتبلغ قيمته 4.81 مليارات دينار في نهاية يناير 2025 مقابل

4.37 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، ورصيد ودائع المؤسسات العامة بنحو 0.16 مليار دينار وبنسبة 2.3% لتبلغ قيمته نحو 7.02 مليارات دينار في نهاية يناير 2025 مقابل نحو 6.87 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. هذا، وتُعد ودائع القطاع الخاص المصدر الأساسي للتمويل في البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها 42.7% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية يناير 2025. كما بلغت نسبة كل من ودائع المؤسسات العامة وودائع الحكومة نحو 7.7% و5.3% لكل منهما على الترتيب من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية يناير 2025.

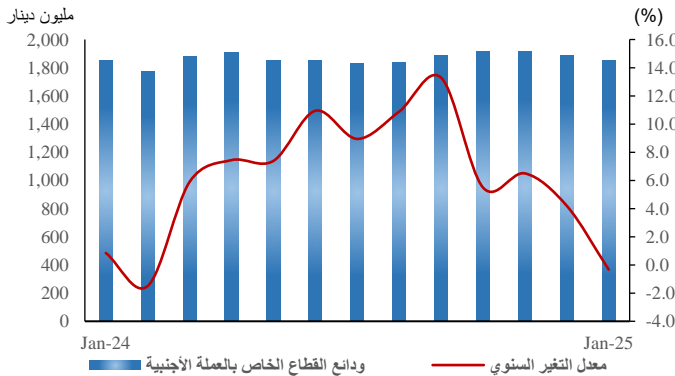
شكل (11): تطور أرصدة المؤسسات العامة



شكل (10): تطور أرصدة الودائع الحكومية



شكل (13): تطور أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية



شكل (12): تطور أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية

